● أخبار قصيرة

ترامب يلوّح بـ«غزو» شيكاغو عبر الحرس الوطني

تعهد دونالد ترامب، «حلّ مشكلة الجريمة بسرعة» في مدينة شيكاغو التي وصفها بأنها «أخطر مدينة في العالم»، ملمّحاً إلى إمكان نشر قوات من الحرس الوطني هناك.
وقال ترامب، في منشور على «تروث سوشال»: «سأحلّ مشكلة الجريمة بسرعة، كما فعلت في (واشنطن) دي سي»، في إشارة إلى نشره قوات الحرس الوطني في العاصمة مطلع الشهر الماضي. وأضاف ترامب أن «شيكاغو المدينة الأسوأ والأخطر في العالم بفارق كبير»، معتبراً أن حاكم ولاية إلينوي، الديموقراطي، جاي بي بريتزكر، «يحتاج بشدة إلى المساعدة، لكنه لا يدرك ذلك بعد». وذكّر ترامب بإحصاءات الجريمة الأخيرة في ثالث كبرى المدن الأميركية، حيث تعرّض ٥٤ شخصاً لإطلاق نار نهاية الأسبوع، قضى منهم ثمانية، مع أرقام مشابهة في عطلتي نهاية الأسبوع الأخيرتين. وقال: «سيعود الأمان إلى شيكاغو، وقريباً». تكرّرت تهديدات ترامب في الأسابيع الأخيرة، إذ لوّح أكثر من مرة بإرسال آلاف العسكريين إلى مدن يحكمها الديموقراطيون مثل شيكاغو وبالتمور، قائلاً إنها تعاني من «ارتفاع معدلات الجريمة» وانتشار «المهاجرين غير النظاميين». احتدم السجال مع حاكم إلينوي، بعدما اتهم بريتزكر الرئيس بأنه ينوي «غزو» مدن الديموقراطيين عبر نشر الحرس الوطني لدعم أجندته الانتخابية.
وكان ترامب قد نشر آلافاً من عناصر الحرس الوطني ومشاة البحرية، في لوس أنجلوس، في حزيران الماضي، لمساندة الشرطة في قمع الاحتجاجات والاضطرابات المرتبطة بحملته ضد المهاجرين. كما أمر بنشر الحرس الوطني في واشنطن، في آب الماضي، مؤكداً أن الخطوة «عززت الأمن في المدينة».

روسيا تثمّن موقف الهند بعدم الرضوخ لضغوط امريكا بشأن النفط

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو تثمن موقف الهند التي لم ترضخ لضغط الولايات المتحدة، ولم تتخلّ عن شراء النفط من روسيا.
وأشار لافروف، في تصريح لصحيفة «كومباس» الإندونيسية، إلى أن «دونالد ترامب، كما يعرف الجميع، لم يهدد بفرض رسوم مرتفعة على منتجات عدد من شركاء روسيا التجاريين فحسب».
وقال: «مثل هذه الرسوم فرضها، على سبيل المثال على الهند التي تعتبر شريكاً استراتيجياً مميزاً لنا، ومستهلكاً كبيراً للسلع الروسية، وخصوصاً المواد الهيدروكربونية». وأضاف: «نحن نثمن عدم رضوخ نيودلهي للضغط ومواصلتها الالتزام بمبادئ التجارة الحرة».
يذكر أن الولايات المتحدة فرضت في آب/أغسطس الماضي رسوماً إضافية على الصادرات الهندية بنسبة ٢٥٪، لتصل إلى ٥٠٪ بسبب شراء الهند النفط والمشتقات النفطية الروسية، ولكن الهند واصلت شراء النفط الروسي بخصم متزايد رغم الدعوات الأميركية للحد من التجارة بين الطرفين. وكان وزير الخارجية الهندي، سوبراهمانيام جايشانكار، قد أعلن أنّ بلاده وروسيا تتطلعان إلى رفع حجم التبادل التجاري السنوي بينهما، بنحو ٥٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار، مؤكداً ضرورة إزالة العقبات التجارية وتقليص الحواجز غير الجمركية لتحقيق هذا الهدف.

أميركا تفرض أجندتها العسكرية

أوروبا تُسلّح نفسها... ولكن لمن؟

الوفاق/ في عام ٢٠٢٥، تغيّرت لهجة الخطاب الأوروبي بشكل لافت. القارة التي لطالما تغنّت بالدبلوماسية، حقوق الإنسان، والتكامل الاقتصادي، وجدت نفسها فجأة أمام واقع جديد: إنفاق عسكري غير مسبوق بلغ ٣٨١ مليار يورو، بزيادة ١٠٪ عن العام السابق. هذا الرقم ليس مجرد مؤشر مالي، بل هو إعلان صريح بأن أوروبا تعيد تشكيل أولوياتها وفق منطق القوة، لا وفق منطق المبادئ.
لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا ليس فقط عن حجم الإنفاق، بل عن دوافعه. لماذا تقفز ميزانيات الدفاع بهذا الشكل؟ ومن المستفيد الحقيقي من هذا التحول؟ الإجابة، كما يبدو، لا تنبع من داخل أوروبا نفسها، بل من خارجها. وتحديداً من واشنطن، حيث عاد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، حاملاً معه أجندة أمنية صارمة، لا تعترف بالحلفاء إلا إذا دفعوا الثمن كاملاً.
فهل أوروبا تُسلّح نفسها لحماية شعوبها؟ أم أنها تُسلّح نفسها لحماية مصالح الآخرين؟ وهل هذا الإنفاق الهائل يعزز قدرة القارة على الصمود أم يضعف بنيتها الاقتصادية؟ دعونا نروي القصة من البداية؟

واشنطن تُقرر وأوروبا تُنفّذ

منذ اللحظة الأولى لعودة ترامب إلى الرئاسة، كان واضحاً أن العلاقات عبر الأطلسي ستدخل مرحلة جديدة من التوتر. فترامب لم يخفِ امتعاضه من ما اعتبره «تقاعساً أوروبياً» في تحمل أعباء الدفاع الجماعي ضمن حلف الناتو. وفي خطاباته المتكررة، طالب الدول الأوروبية بزيادة إنفاقها العسكري إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة بين ٣,٥٪ للإنفاق الدفاعي المباشر و١,٥٪ للبنى التحتية والأمن السيبراني.
هذه المطالب لم تكن مجرد توصيات، بل كانت مشروطة باستمرار الدعم الأميركي، سواء في مجال الاستخبارات أو الانتشار العسكري. وبذلك، تحولت العلاقة بين واشنطن وبروكسل من شراكة إلى علاقة مشروطة، حيث يُطلب من أوروبا الدفع مقابل الحماية، في مشهد يعيد إلى الأذهان منطق «المرتزقة» أكثر من منطق الحلفاء.
وفي هذا السياق، أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، أن «أوروبا تنفق مبالغ قياسية على الدفاع للحفاظ على سلامة شعوبنا»، لكنها لم تُخفِ أن هذا الإنفاق يأتي في ظل ضغوط أميركية متزايدة.

شركات السلاح الأميركية المستفيد الاول

حين ننظر إلى توزيع الإنفاق العسكري الأوروبي، نجد أن نحو ١٣٠ مليار يورو من أصل ٣٨١ مليار ستُخصص لاستثمارات تشمل أسلحة جديدة. لكن السؤال الأهم هو: من يبيع هذه الأسلحة؟
الجواب، في معظم الحالات، هو الولايات المتحدة. فشركات مثل «لوكهيد مارتن»، «رايثيون»، «نورثروب غرومان»، و«جنرال ديناميكس» تهيمن على سوق السلاح العالمي، وتُعتبر المورد الرئيسي للدول الأوروبية، خاصة في مجال الطائرات المقاتلة، أنظمة الدفاع الجوي، والتكنولوجيا السيبرانية. وبذلك، يتحول الإنفاق العسكري الأوروبي إلى مصدر دخل ضخم للاقتصاد الأميركي، في وقت تعاني فيه بعض الدول الأوروبية من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. فهل يُعقل أن تُخصص هذه المبالغ الضخمة للدفاع، بينما تُخفض ميزانيات التعليم والصحة في بعض الدول؟

من الأكثر إنفاقاً ولماذا؟

وفقاً لتقارير وكالة الدفاع الأوروبية، فإن الدول الأكثر إنفاقاً على الدفاع في عام ٢٠٢٥ تشمل:
- ألمانيا: رفعت ميزانيتها العسكرية بنسبة ١٥٪، مدفوعة بضغوط داخلية وخارجية، خاصة من واشنطن.
- بولندا: تستهدف إنفاقاً يصل إلى ٥٪ من ناتجها المحلي، في ظل التزامها الصارم بتوجيهات الناتو.
- فرنسا: عززت إنفاقها على الأسلحة النووية والتكنولوجيا الدفاعية، في محاولة للحفاظ على استقلالية استراتيجية.
- دول البلطيق: رغم محدودية قدراتها الاقتصادية، رفعت إنفاقها بشكل كبير استجابة للضغوط الأميركية.
لكن هذه الدول، رغم إنفاقها الكبير، لا تملك رؤية دفاعية مستقلة. بل تعتمد بشكل شبه كامل على التكنولوجيا الأميركية، ما يجعلها رهينة للقرار السياسي في واشنطن.

هل أوروبا تفقد استقلالها الاستراتيجي؟

التحول في الإنفاق العسكري الأوروبي لا يمكن فصله عن فقدان الاستقلالية السياسية. فحين تُفرض السياسات الدفاعية من الخارج، وتُحدد الأولويات الأمنية بناءً على مصالح دولة أخرى، فإن ذلك يعني أن أوروبا لم تعد تملك قرارها السيادي الكامل.
وفي هذا السياق، دعا بعض القادة الأوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى بناء «سيادة دفاعية أوروبية»، تُقلل من الاعتماد على الولايات المتحدة. لكن هذه الدعوات لم تلقَ استجابة واسعة، في ظل الانقسام السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، والخوف من مواجهة واشنطن.

مفارقات تُثير تساؤلات أخلاقية وسياسية عميقة

في الوقت الذي تُخصص فيه أوروبا ٣٨١ مليار يورو للدفاع، تُخفض ميزانيات التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية في العديد من الدول. هذه المفارقة تُثير تساؤلات أخلاقية وسياسية عميقة: هل الأمن العسكري أهم من الأمن الاجتماعي؟ وهل يمكن بناء مجتمع مستقر دون ضمانات اقتصادية وإنسانية؟
وفقاً لتقرير صادر عن البنك المركزي الأوروبي، فإن الإنفاق العسكري المتزايد سيؤدي إلى ضغوط مالية كبيرة على الدول، خاصة تلك التي تعاني من ديون مرتفعة. وهذا يعني أن الأجيال القادمة ستدفع ثمن قرارات اليوم، في شكل ضرائب أعلى وخدمات أقل.
كما أشار تقرير لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى أن زيادة الإنفاق الدفاعي ستؤدي إلى ارتفاع العجز المالي في معظم الدول الأوروبية، مع صعوبة إجراء تخفيضات موازية في الإنفاق العام، بسبب التحديات السياسية والاجتماعية.

من المستفيد الحقيقي من هذا التحول؟ الإجابة، كما يبدو، لا تنبع من داخل أوروبا نفسها، بل من خارجها. وتحديداً من واشنطن، حيث عاد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، حاملاً معه أجندة أمنية صارمة، لا تعترف بالحلفاء إلا إذا دفعوا الثمن كاملاً

أوروبا أمام خيار تاريخي

الإنفاق العسكري الأوروبي في عام ٢٠٢٥ ليس مجرد رقم قياسي، بل هو انعكاس لتحول عميق في العقلية السياسية للقارة. وبين ضغط أميركي لا يلين، وصمت داخلي متزايد، تجد أوروبا نفسها أمام خيار تاريخي: إما أن تستمر في التبعية، أو أن تبني سياسة دفاعية مستقلة، تُراعي مصالحها الحقيقية، وتُعيد النظر في تحالفاتها. لكن هذا الخيار يتطلب رؤية استراتيجية، وإرادة شعبية. فهل تملك أوروبا هذه المقومات؟ أم أن الخوف سيظل هو المحرك الأول للقرار السياسي؟ الإجابة لا تزال معلقة، لكن ما هو مؤكد أن السنوات القادمة ستكون حاسمة في رسم ملامح القارة العجوز من جديد.

موقع «The Grayzone» الأميركي:

الاتحاد الأوروبي يموّل شركات صهيونية عسكرية بنصف مليار يورو

كشف موقع «The Grayzone» الأميركي، أنّ الاتحاد الأوروبي، قدّم لشركات التكنولوجيا الناشئة الصهيونية، التي يديرها جنود وضباط سابقون في «جيش» الاحتلال، ما يقارب نصف مليار يورو من المنح البحثية منذ بداية الإبادة في غزة.
وأوضح الموقع أن بعض مؤسسي هذه الشركات خدموا في الاحتياط خلال العدوان، وفي حالة واحدة على الأقل، استُخدمت التكنولوجيا التي طوروها في دعم الإبادة.
وأشار التقرير إلى أنّ برنامج «هورايزون»، الذي تصفه المفوضية الأوروبية بأنه «مبادرة بحث علمي لتطوير مجتمع مستدام وقابل للعيش في أوروبا»، منح منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، نحو ٤٧٥ مليون يورو لـ ٣٤٨ شركة ناشئة ومشروعاً بحثياً صهيونيا، يدير العديد منها عسكريون سابقون في «جيش» الاحتلال.
وفي عام ٢٠٢٤ وحده، قدّمت المفوضية الأوروبية منحاً بقيمة ٢٢٠ مليون يورو لـ ١٧٩ شركة، حيث وصف أبرز خبراء الإبادة الجماعية في العالم، ما يقوم به كيان العدو في غزة بأنه «إبادة جماعية».
وفي عام ٢٠٢٥، الذي أعلن فيه كيان العدو خططه الكاملة للتطهير العرقي، وقدّر الباحثون أن ٤٣٤ ألف فلسطيني قد قُتلوا في غزة، استمر الاتحاد الأوروبي في تمويل المبادرات التكنولوجية للاحتلال الصهيوني بما يتجاوز ١١٠ ملايين يورو. وبحسب «The Grayzone»، منذ إطلاق البرنامج عام ١٩٩٦، حصلت الشركات والمعاهد البحثية الصهيونية على ٣,٤ مليارات يورو، ما جعل كيان العدو أكبر متلقٍ غير أوروبي لبرنامج «هورايزون».
وقد اعتبر رئيس «أكاديمية العلوم والإنسانيات الصهيونية» في مايو/أيار الماضي، أنّ حرمان كيان العدو من هذه الأموال، سيكون «حكماً بالإعدام على البحث العِلمي لكيان الاحتلال.»

مؤسسات صهيونية مرتبطة بـ«الجيش» تتلقى الدعم من الاتحاد الأوروبي

نال معهد «وايزمان» للعلوم، أكثر من نصف مليار يورو، رغم تعاونه الطويل مع شركات السلاح مثل «Rafael» و«Elbit Systems» واستضافته برنامج ماجستير خاصاً، بجنود «الجيش».
كما أعلنت إدارة المعهد عام ٢٠٢٣، عن تعاون مباشر مع «Elbit»، لتطوير مواد عسكرية وتلسكوب فضائي.
وحصلت الجامعة العبرية وجامعة «تل أبيب» معاً، على ما يقارب مليار يورو، فيما نال معهد التخنيون ٣١٦ مليون يورو، ولعب دوراً مركزياً في تطوير الطائرات المسيّرة التي قتلت الآلاف في غزة.
أما جامعة «بار إيلان»، فقد حصلت على ١٢٣ مليون يورو، وتحتضن قسماً أكاديمياً يحمل اسم «الأمن والتسلّح».
بدورها، حصلت جامعة «بن غوريون» على ١٢١ مليون يورو وتستضيف «معهد الأمن الداخلي» بشراكات مع شركات السلاح. وشمل التمويل الأوروبي أيضاً هيئة الابتكار في كيان الاحتلال (IIA) التي يرأسها ضباط سابقون، إضافة إلى «EIT Hub Israel»، و«IBM» ، التي تدير برمجيات مراقبة الفلسطينيين على الحواجز. كما دعمت «هورايزون» شركات ناشئة مثل «SpacePharma»، «OncoHost»، «Codium»، «Wi-Charge» ، «Sightec»، «Belkin Vision»، «NeuReality»، و«NeuroKaire»، يقود معظمها ضباط احتياط أو عسكريون سابقون شاركوا في حروب وعمليات ضد الفلسطينيين.
ورغم أن برنامج «هورايزون»، من المفترض أنه مخصص حصراً للاستخدامات المدنية، تكشف أسماء الشركات والمشاريع أن التمويل الأوروبي، يذهب مباشرة إلى أفراد وتقنيات مرتبطة بـ«الجيش الصهيوني»، بعضها استُخدم في الإبادة الجماعية في غزة .